الثورة المصرية والنخبة السياسية(*)

(1)

أحاول أن أكتب هذا التمهيد علىٰ غير مألوف ما جرت به كتاباتي السابقة في «أمتي في العالم»، كنت من قبل أستلهم الخطوط العامة للموضوع المدروس في المجلد الصادر، وأكتب استقراءً لهذا الموضوع، أما في هذه المرة، فإن مسألة بعينها تلح عليّ أن أعرض لها، فنحن في ثورة لم تستكمل حلقاتها بعد، هي ثورة في« مرحلة التصنيع » لا تزال، رغم أنه مضىٰ علىٰ بداياتها عشرون شهرًا . وإن أحداث الثورة أزاحت النظام السابق الذي كان يسد الطريق إلىٰ ما نصبو إليه من تحقق ونهوض يصلح به حال الأمة في المستقبل، ولكننا بعد هذه الإزاحة وحتىٰ الآن لم تستطع النخبة الثقافية أن تبلور الخطوط العامة لمشروع النهوض في المستقبل، لم تبلوره قبل الثورة ولم تفعل ذلك علىٰ مدىٰ الشهور المنقضية حتىٰ الآن من بدايتها، وهذا مشكل علينا أن ننظر في أسبابه وفي كيف نتدارك الأمر . فإن ما نحدده الآن من أسس لبناء بلدنا هو ما سيؤثر في واقعه لسنين تطول، لأن الثورات لا تحدث كل يوم .

(*) افتتاحية العدد الحادي عشر من حولية أمتي في العالم **" الثورة المصرية والتغيير الحضاري والمجتمعي "**،(القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية،1432-1433هـ/ 2011-2012م).

ولكي أوضح صورة ما أقصده، أذكر مثلاً أنه لما قامت ثورة 1919 كان لديها هدفان محددان تمامًا، وهما: استقلال مصر عن بريطانيا، الدولة المحتلة، وتحقيق نظام ديمقراطي، وإن صيغة الوفد التي جرت حركة توكيلات الشعب المصري عليها كانت تتضمن «السعي بكافة الوسائل السلمية المشروعة لتحقيق استقلال مصر استقلالاً تامًا»، وهي صيغة مدروسة ولا يضاهي كثافتها إلا وضوح مراميها، والسائد وقتها أن الديمقراطية هي «الوسيلة السلمية المشروعة» بما تتضمن من حراك شعبي، ومن بناء مؤسسات .

وفضلاً عن ذلك فإن المؤتمر المصري الذي انعقد في سنة 1911 ردًا علىٰ المؤتمر القبطي الذي كان انعقد قبله بشهور، لم يتضمن فقط صيغة استيعاب للمسألة الطائفية وإشاعة لروح المواطنة، ولكنه تضمن مشروعًا شبه متكامل لبناء النهضة المصرية فىٰ مجالات السياسة والتعليم والاقتصاد وإنشاء الجمعيات الأهلية من تعاونية وغيرها، وهكذا بحيث إنه كان مشروعًا متكاملاً لنهوض مصر فيما بعد ثورة 1919، وكانت دراساته كلها هاديًا للحراك المصري العام في مرحلة ما بعد الثورة.

وكذلك لما قامت ثورة 23 يوليه 1952، كانت ثورة وطنية اجتماعية تصبو إلىٰ إجلاء القوات البريطانية عن مصر وإلىٰ تحقيق نهضة اجتماعية، هي لم تكن ثورة ديمقراطية بالمعنىٰ الدستوري والسياسي ولكنها تضمنت أهدافًا وطنية عامة واجتماعية عامة، وكان توجهها الوطني محددًا بمواقف سياسية سابقة من حيث إن مطلب الجلاء الإنجليزي لا يقتصر علىٰ ذلك إنما يشمل عدم دخول مصر في

إطار التحالفات العسكرية مع الدول الغربية التي تربط مصر بآلة الصراعات الدولية التي تقودها حكومات الغرب لصالحها، وكذلك كانت أهدافها الاجتماعية من حيث النهوض الاقتصادي والاجتماعي تكاد تكون معدة سلفًا، عن طريق مشروعات للإصلاح الزراعي وتحديد الملكية الزراعية، بدأت من مشروع محمد خطاب بمجلس الشيوخ سنة 1942، ومشروع مريت بطرس غالي، ومشروع إبراهيم شكري، وكذلك مجموعات من دراسات التنمية الاقتصادية لنخب من العلماء والمهنيين أمثال الدكتور راشد البراوى، والدكتور علي الجريتلي، وغيرهم، تتضمن أبحاثًا ومشاريع للتطوير الاقتصادي والتنمية .

وحتىٰ الثورة العرابية في 1881 و1882 من قبل الثورتين المذكورتين تجد في برنامج الحزب الوطني الذي نشأ وقتها وضم قيادات هذه الثورة ورجالها البارزين سواء من القوات المسلحة أم من المثقفين والعاملين في مجال السياسة، ونلحظ في هذا البرنامج بيانًا دقيقًا لما كانت تعاني منه مصر، وللنظر الدقيق لتشخيص الحالة السياسية المصرية، الداخلية والخارجية، وكيف يمكن أن تحل مشاكل هذه الحالة وبأي معايير سياسية كانت غاية من الدقة والإحكام .

ونحن لا نجد شيئًا قريبًا من ذلك بالنسبة لثورة 25 يناير، هي اجتمعت قواها السياسية والشعبية علىٰ إزالة الحكم الذي كان قائمًا وتنحية النخبة السياسية التي كانت مسيطرة فيه . ولكن الإزالة والتنحية شيء يتعلق بإزاحة العوائق التي تقوم في مواجهة ما هو مطلوب بناؤه وتشييده للصالح الشعبي الوطني العام، وهذا الأمر

الأخير هو ما لا نلحظ اتفاقًا عليه بين قوىٰ الثورة بالشكل المحدد أو الأقرب للتحديد كما كان عليه الحال في الثورات السابقة .

ولكي نعرف ما يتعين أن يكون عليه الطموح المصري من ثورته الحاصلة الآن يتعين أن نعرف أي وضع سياسي واقتصادي اجتماعي كان عليه حال مصر فيما قبل الثورة .

(2)

نحن الذين نشأنا وربينا علىٰ رجاء أن تكون بلدنا مصر مستقلة وناهضة، وأن تكون حرة في إرادتها السياسية التي لا تتوخىٰ إلا الصالح الوطني العام لها، وأن تكون كبيرة في محيطها العربي والأفريقي، قوية بجيشها، وذات نهضة اقتصادية تسند استقلالها السياسي وتتسع به رقعتها الزراعية . وتنمو به حركة التصنيع بها، وتنتج فوق كل ذلك وأهم منه أبناء من شعبها ذوي تخصصات علمية ومهنية وحرفية رفيعة المستوىٰ في العلوم والمهن والحرف أو في الآداب والفكر الاجتماعي، بما يبوئها ما نخال أنها تستحقه من مركز حضاري متميز وجاذب.

نحن الذين ربينا وعشنا بهذا الرجاء وتشخصت به هويتنا الفكرية والعاطفية، لم نكن نستطيع أن نستقر ولا أن نصبر علىٰ ما آلت إليه أحوالنا في العقود الثلاثة الأخيرة من هوان وخضوع .

ولم نكن نستحق أبدًا ما آلت إليه أحوالنا، ذلك أن ما رجوناه لبلدنا لم يكن محض حلم، إنما كان واقعًا محسوسًا تحرك علىٰ الأرض تباشيره، وتنبني أسس صادقة لتشييده، تنمية زراعية وصناعة وإرادة سياسية مستقلة ترعىٰ الصالح الوطني العام، ورغم أية سلبيات سبق

أن عانينا منها فقد كنا علىٰ مشارف مستقبل نستحقه بموجب تأسيسه علىٰ أرض الواقع، وكنا بسبيل تدارك الأخطاء وتصحيح الأوضاع .

لقد آلت مصر في العهد السابق إلىٰ أزمة، وهي ليست أزمة ديمقراطية فقط، بمعنىٰ أنها لم تكن مجرد أزمة حكم أو أشخاص حاكمين، فقد كانت سياسة هؤلاء سبب ما نعاني منه مصر من ظلم اجتماعي لم تعرفه بهذا القدر حتىٰ في عهد الملكية قبل 1952، وما نعاني من دمار البنية الاقتصادية الزراعية والصناعية، ولكن زوال المجموعة الحاكمة لا يعني زوال كل هذه الأوزار الاجتماعية، لأنها تحتاج إلىٰ سياسات في مجالاتها لتعيد بناء مصر علىٰ النحو المرجو، وإن نزع الرصاصة التي أصيب بها الجريح لا يكفي وحده لشفائه، إنما يلزمه وسائل علاج لما أصابه، كما أن المجموعة التي أزيحت عن الحكم إنما فعلت ما فعلت تنفيذًا لإملاءات سياسية استجابت بها لمشيئة الولايات المتحدة وإسرائيل لإخضاع مصر وفرض الهيمنة عليها وإشاعة الوهن الحضاري الكامل فيها لئلا تبقىٰ جماعة وطنية تهدد المصالح الغريبة في هذه المنطقة، وكل ذلك لا يزال قائمًا ويحتاج إلىٰ خطط معالجة .

إن هذه المجموعة الحاكمة التي فككت أجهزة الدولة التي يحكمون بها ويسيطرون علىٰ الشئون الجارية، هذه المجموعة التي فعلت ذلك يستحيل أن تكون عاملة لحساب ذاتها، لأنها قوضت قوائم الاستمرارية لمؤسسات إدارة لا تبقي حكومة رشيدة إلا بها، وإن من يحطم جهاز الدولة التي يحكم بها لابد أن تكون لديه حسابات مالية بالخارج وطائرات خاصة قادرة علىٰ الإقلاع السريع، فهو يبيع بلده

«بقصد السفر»، وهذا ما كان حاصلاً.

وإن خصوم هذه الأمة من خارجها، ومن يأتمر بأمرهم، هم وحدهم الذين يعملون جادين علىٰ تفكيكها، وهم لا يضيرهم أن يفككوا كل شيء علىٰ المستوىٰ التنظيمي والمؤسسي والحكومي والشعبي، وعلىٰ المستوىٰ الفكري الثقافي، ويفككون كل رابطة من روابط الاتصال والانتماء والتجميع والتحريك، ليكون كل تشكيلا خاملاً وبلا حراك سواء في ذلك التشكيلات الاجتماعية الأهلية كالنقابات والاتحادات والجمعيات والروابط والأحزاب، ويشككون في كل فكرة هامة ويثيرون التناقض بين وحدات المجتمع .

وهم يفككون أجهزة الدولة ذاتها التي عليها المعول في إدارة المجتمع وتنظيم شئونه الجمعية من تعليم وصحة ومن وزارات وهيئات ومؤسسات تدير المرافق العامة، ويقضون علىٰ النظرة العامة التي يتعين أن تهيمن علىٰ الاقتصاد وهيئات القطاع العام وأجهزة الرقابة علىٰ المنشآت الخاصة، و يفككون الزراعة والدورات الزراعية، ونظم حماية خصوبة الأرض الزراعية ومنع التصحر وتقليل البناء عيها مما كان سائدًا وشائعًا حتىٰ من قبل 1952، ولا يكاد يماثل ما جرىٰ في الثلاثين سنة أو الأربعين سنة الماضية إلا ما جرىٰ لتدمير نهضة محمد علي علىٰ مدىٰ الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر.

المطلوب من ثورة 25 يناير أن تخرجنا من هذا الوضع كله، وإن التحدي المطروح علىٰ النخب المثقفة في بلدنا يتعلق بالبحث عن السياسات التي يتعين اتباعها وتنفيذها للخروج بمصر من هذا الذي

حدث علىٰ مدىٰ ثلاثين أو أربعين سنة، لقد قاومت فيها مصر سنين ثم ضعفت مقاومتها بالتدريج ثم حدث الانهيار في السنوات العشر الأخيرة السابقة علىٰ ثورة 2011م، والسؤال الذي يثور هو : هل وجدت الاستجابة من مفكري مصر ومثقفيها ومن يسمون قادة الرأي العام فيها للتصدي لكل هذه الأوجاع ولرفع كل هذه الأوزار.

(3)

عندما ظهر الحراك الثوري الذي أرهص لثورة 25 يناير، كان ذلك مع بدايات 2005 ومع الانتخابات التي جرت في ذلك العام لمجلس الشعب، أو قبل ذلك بأشهر معدودات . وكان المطلب شبه الوحيد تقريبًا الذي ارتفعت به الأقلام والحناجر هو الدستور والديمقراطية رفضًا لحكم الاستبداد الجاثم علىٰ البلاد . وهذا المطلب في ذاته مطلب صحيح بطبيعة الحال ؛ لأنه إذا كان الاستبداد هو أساس ما تدهورت به الأوضاع المصرية وهو أهم عقبات النهوض في مصر، فإن الديمقراطية تصير هي الحلقة الرئيسية في سلسلة ما يصبو إليه المجتمع من نهوض وتقدم ومن انتشال البلاد من وهاد ما صارت إليه من وهن وضياع.

ولكن الديمقراطية هي نظام حكم وأسلوب لإدارة المجتمع، فهي أساليب ووسائل في اتخاذ القرارات التي يصلح بها شأن الجماعة المعينة، ويبقىٰ ما يحتاج إلىٰ نظر هو مضمون ما يصلح به هذا الشأن من سياسات في التوجهات العامة وفي أوضاع الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية، ولابد أن يكون المطلب الديمقراطي مصاحبًا لعينيات السياسات التي يتعين أن تتخذ وإلا كانت الديمقراطية نظامًا أجوف

ليس له مضمون حقيقي مصاحب.

وقد كانت المشكلة أن مصر كانت تعيش في وضع أزمة سياسية، أزمة حكم، وأزمة الحكم كما نعرف هي أن نظام الحكم لا يعود قادرًا علىٰ الاستمرار، وإن الحاكمين لا يعودون قادرين علىٰ البقاء في الحكم، وإن المعارضين أو الثوريين لم يصيروا بعد قادرين علىٰ الوصول إلىٰ الحكم، هذه هي أزمة الحكم بالمعنىٰ المدرسي الذي يمكن أن يدرسه طالب العلوم السياسية، وكان هذا هو الحادث فعلاً طوال المدة منذ 2005 حتىٰ 2011.

لم تكن الحكومة قادرة علىٰ الحكم وبخاصة خلال السنوات العشر الأخيرة من عمرها منذ 2000، لأن الحكم ليس حفظًا للأمن السياسي فقط، وليس من باب أولىٰ مجرد حفظ أمن الحاكم الفرد والمحيطين به، إنما الحكم قيادة مجتمع ومواجهة أحداث وإدارة أزمات وحل مشاكل، هو سياسة أمور الناس وإنفاذ ما يتعلق بشئونهم، أي أنه إدارة لمجتمع متحرك بالضرورة وبالطبيعة، لمجتمع متراكب العناصر ومتماوج الاتجاهات، وهذا بالضبط ما كانت الحكومة لا تصنع فيه شيئًا، وانحصرت مهمتها في حفظ الأمن الذاتي لرجالها، وفي تصفية أية طاقة متحركة في المجتمع، وفي نهب وسلب ما يستطيع رجالها تحويله إلىٰ نقد يودع بأحد بنوك الخارج، ولعل ذلك مما عجل بنهايتها، لأنه لما تصاعد الحراك الشعبي الثوري مع 25 يناير 2011 لم تستطع أن تخرج عما اعتادت عليه من الوهن وفقدان القدرة علىٰ الحركة للإمساك بزمام الأمور قبل أن تفلت.

وفي المقابل وبما يوازي هذا الحال، فإن النخبة السياسية المثقفة

التي كانت علىٰ رأس الحراك الثوري منذ 2005، لم ترفع هدفًا ولا طرحت شعارًا أمام الحراك الثوري الحاصل، إلا إعداد الدستور الجديد، وفاتها أمران علىٰ غاية من الأهمية، أولها أن الدساتير إنما توضع في بدايات العهود لا في نهاياتها، والعهود السياسية تبدأ بالواقع المستجد وليس بالنصوص القانونية التي تُحرر، لأن النصوص القانونية يتعين أن ترد بعد تبين رؤية الواقع الجديد أو المأمول، فتكون قواه السياسية قد تحددت وتكون علاقات القوىٰ وتوازناتها بين من أسفر عنهم الواقع الثوري قد ظهرت ملامحها، ويكون كل ذلك منبئًا بمرحلة تاريخية جديدة للعلاقات بين القوىٰ السياسية، توضع الدساتير الجديدة بعد ظهور ذلك، أو توضع لأن حادثًا تاريخيًا يكون قد جد ويقتضي إعادة تشكل الأوضاع السياسة علىٰ نحو جديد، مثل حرب أو غزو أو هزيمة أو انقسام سياسي كما حدث لفرنسا بعد انفصال الجزائر عنها مع تولي ديجول الحكم .

لذلك فإن طرح مطلب الدستور منذ 2005 قبل الثورة وتغيير الأوضاع السياسية، لم يفد وقتها إلا نظام حسني مبارك، إذ بادر فطرح تعديلات لدستور 1971 لم تكن مفيدة إلا له ولتمكين ابنه جمال من وراثة الحكم بعد أبيه، والعجيب أن النخبة السياسية المثقفة التي كان طرحها لمطلب الدستور مما سهل به علىٰ النظام الحاكم أن يصدر تعديلاً دستوريًا لصالح الحكومة القائمة، هذه النخبة أصرت علىٰ مطلبها وبقيت متمسكة به دون أن تفطن إلىٰ أنه مطلب سابق لأوانه، فأتاحت من جديد فرصة للنظام الحاكم وقتها لكي يصدر بصالحه تعديلاً ثانيًا لدستور 1971، وذلك في 2007، لأنه من المعروف الذي

لا يحتاج إلىٰ فطنة أن القوة السياسية الأكبر في لحظة إعداد الدستور هي ما يكون لها أن تؤثر علىٰ صياغته بما يفيدها تجاه غيرها وما يحقق لها صوالحها، وما من تعديل لدستور في ظل نظام قائم إلا ويكون محققًا لصالح هذا النظام وقواه السياسية .

عندما طرحت النخبة فكرة «الدستور» قبل الثورة، بدت لهم الفكرة كما لو أنها تستهدف التغيير الشامل، لأن هذه النخبة تنشغل بالهموم الثقافية أكثر من الأنشطة الحركية والعملية، وتبدو قدراتها في المجال الفكري والثقافي، وهم فعلاً أكفاء فيه . وتنحصر فيه علاقاتهم وروابطهم السياسية . فهم من «أرباب الكلمة» البعيدين عن الشواغل التنظيمية والحركية في التنشئة السياسية والتنظيم والتحريك وعقد الأواصل والارتباطات . وقد كانت الحياة السياسية في ثلث القرن الأخير قد ألزمت حتىٰ الأحزاب السياسية المشمولة بالشرعية أن تحصر نشاطها السياسي في الكتابة الصحفية وعقد المؤتمرات في الغرف والقاعات المغلقة . ولا زلت أذكر أن حدث الاجتياح الإسرائيلي للبنان في 1982 وأعدت الأحزاب والقوىٰ السياسية مظاهرة حاشدة تخرج من الأزهر الشريف بعد صلاة الجمعة . وبعد الصلاة عمت الهتافات والتف الناس، ثم منعتهم الشرطة التي حاصرت الشوارع من الخروج إلا إلىٰ الحافلات، فركب فيها من ركب وسارت مسرعة تحمل هتافات الركاب ولم يسمعها إلا الركاب أنفسهم، وكانت مظاهرة «معلبة» أي في علب، وكان النشاط السياسي الجماهيري كله «معلبًا»، وضمرت وجوه النشاط السياسي الأخرىٰ .

هذا الوضع نما فيه نوع نشاط سياسي يعتمد علىٰ الكلمة لا علىٰ

الحركة، وهذا النمو الفكري الثقافي صار له رجاله وهم قادة النشاط السياسي بما يملكون من ملكات ثقافية، وباختصار نمت القوة الفكرية الثقافية فكرًا ورجالاً علىٰ حساب القدرة الحركية خبرة وعلاقات واتصالات وقدرات تنظيم وتحريك، وانعكس ذلك علىٰ المجتمع، فصارت قضايا الفكر والثقافة هي القضايا الظاهرة علىٰ السطح، وهي ما يشغل الناس، وتثور قضايا الفكر المجرد ويستجيب لها المثقفون ويجرىٰ الاستقطاب السياسي علىٰ أساسها وحدها، وتضمر إمكانات التحريك السياسي والاجتماعي وتضمر علاقات التنظيم وتذوىٰ خبرات الرجال في هذا المجال .

وكان من مضاعفات هذا الوضع، أنه يشيع مناخًا يكون أكثر قابلية الفتن الثقافية ولصراعات الأفكار المجردة، فصارت الاستقطابات السياسية أكثر جنوحًا لأن تحدث علىٰ أسس ثقافية وفلسفية أكثر منها سياسية، كما أن من شواهد هذا الوضع ما أسرف فيه البعض من اتخاذ المحاكم ساحة للصراعات السياسية ورفع الدعاوىٰ القضائية، لا لاقتضاء حقوق معينة ومحددة بالمعنىٰ الواقعي المتعارف عليه قانونيًا، ولكن لاتخاذ مواقف سياسية مجردة، كطلب إلغاء معاهدة أو إسقاط وزارة أو لمعارضة سياسية عامة، مما لم تعد ساحات المحاكم له، وذلك لتكتب الصحف ولتستخدم قاعات المحاكم للخطابة السياسية .

وفي هذا المناخ ظهر الإصرار علىٰ فكرة البدء بالدستور باعتباره «المهدي المنتظر» الذي سيملأ الأرض عدلاً ونورًا بعد أن ملئت ظلمًا وجورًا، وظهر ذلك منذ نحو 2005، والمفكرون يعملون

جدلهم حول ما إذا كان الأوفق تعديل الدستور أم تغييره، وكان هذا هو الأصل السياسي لتطور فكرة «الدستور أولاً» من بعد، هي أولاً حتىٰ من قبل الثورة، ناهينا أن تكون أولاً بعد الثورة وقبل أي حراك تنظيمي مؤسس لإنشاء هيئات منتخبة لأداء شئون البلاد أو لإعداد الدستور ذاته .

(4)

بالفكر وحده دون أن يصاحبه عمل يمارس وواقع يمتحن فيه هذا الفكر، تصير كل التصورات الفكرية تصورات افتراضية، وهذا ما حدث بالنسبة لكثيرين من النخب السياسية المثقفة التي تتصدىٰ للعمل العام، وبخاصة منذ 2005، فصار الحديث عن الشعب في أذهان المتحدثين يمثل مفهومًا ذهنيًا أو يعتبر قيمة افتراضية يدافع عنها ويُتحدث باسمها بحسبانها قيمة نظرية وليست واقعًا عمليًا، بدليل أن كل ما يقال وينسب إليه إنما تأتي الانتخابات أو الاستفتاءات النزيهة بخلافه . إن ذلك يحدث بحسن نية كامل وبحسبان أن المفاهيم جاءت افتراضية، والافتراض فيما نعرف هو الأمر الذي يقوم في الذهن منسوبًا إلىٰ الواقع دون أن يجري التحقق من وجوده الفعلي في الواقع، هو أمر يتخلق في ذهن الإنسان استخلاصًا من قياسات نظرية وخبرات ماضية دون التأكد من وجوده الموضوعي خارج الشعور الذاتي لدىٰ المتكلم عنه .

وكان هذا الوضع يتفق مع المناخ السائد فيما قبل الثورة، لأن القائمين علىٰ الحكم يتعاملون بقيم افتراضية تمامًا، تتعلق بالديمقراطية والشعب والانتخابات والمجالس والهيئات

والمؤسسات ولأن المعارضين للحكم القائم لا يملكون وسائل تغيير عملية لهذه الأوضاع القائمة فيكتفون بالجهر بالمعارضة علىٰ أسس من القيم الافتراضية المعارضة، وتكون النتيجة أن يبقىٰ الوضع القائم بحاله وتبقىٰ المعارضة بحالها المعارضة له دون زحزحة. وقد أتت ثورة 25 يناير كلها من خارج هذا السياق الافتراضي . فأطيح بالقائمين علىٰ الحكم، ولكن هذا الحال للمعارضة ظل كما هو لم يستطع أن ينجذب إلىٰ جماهير حقيقية يحركها حركة نظامية، فاتخذ سبيل الصخب الإعلامي دون اعتناء بإعادة تنظيم وضعه، بما يتحول به إلىٰ حراك نظامي حقيقي.

إن ما يمكن أن نسميه «علم الثورة المقارن» إن صح هذا التعبير للدلالة علىٰ وجوب النظر للسمات العامة التي تتصف بها الثورات في بلد معين، من حيث وجوه الاتفاق ووجوه الاختلاف وأسبابه، إن ذلك يفيد لدينا أن النخب السياسية لثورة 25 يناير المذكورة اختلفت عن مثيلاتها من نخب ثورتي 1919 و1952، فلم تكن النخب السابقة في غالبيتها علىٰ هذا النحو من عدم التقدير للمشاكل الحقيقية التي تحيط ببلدهم قبيل الثورة وخلالها من حيث ضعف البرامج السياسية الفعالة ومن حيث الانجذاب إلىٰ المفاهيم الافتراضية غير الواقعية ومن حيث العزلة عن مشاعر الجماهير الحقيقية ومن حيث التقدير المناسب لدواعي ما يسمىٰ بالاستقلال الوطني من أوضاع السياسة الخارجية والاقتصاد وأوضاع المجتمع .

وفي ظني أن الشريحة الاجتماعية التي كان عليها المعول في قيادة حركات الاحتجاج والاجتماع والنزوع الثوري في مصر قد اختلفت .

إنها تتكون أساسًا من المهنيين والمثقفين المنبثقين منهم، أي من هؤلاء المصريين الذين يحيون من عرق عملهم في المهن والحرف المختلفة، وهم من ألقي علىٰ عاتقهم تغيير وجه مصر علىٰ مدىٰ القرنين التاسع عشر والعشرين، وهم من قادت طلائعهم ثورات مصر، وهم من انبثقت منهم الأبحاث والدراسات والمناهج والبرامج التىٰ حددت تطور المجتمع المصري خلال هذه العقود، وهم من أنشأوا أجهزة الدولة المصرية ومؤسساتها وهيئاتها ونموا بالتخصصات المهنية المختلفة واحتضنوا تطور مصر العلمي والثقافي في فروع المعرفة المتباينة، هذه الشريحة هي العمود الفقري لبناء مصر المستقلة الناهضة ذات المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهي من وعىٰ تطور مصر عبر السنوات التي استظلت بظل ثورة 1919 وثورة 1952 وما قبلها . هذه الشريحة ماذا حدث لها ؟

أجازف بالقول بأنها منذ السبعينات من القرن العشرين، حدث لها مثل ما حدث لمثيلها من المصريين في القرن السادس عشر بعد الفتح العثماني لمصر، وهجرة الكثير من العلماء والحرفيين وإفقار مصر من جهودهم ووجودهم، حدث ذلك أيضًا من سبعينات القرن العشرين، فلاحون وعمال إلىٰ العراق ومهنيون وحرفيون إلىٰ المملكة السعودية، ومهنيون إلىٰ إمارات الخليج العربي، كانت هذه الشريحة من قبل يشعر أهلها بأزمات مصر ومشاكلها بحسبانها أزماتهم ومشاكلهم وترىٰ فيهم الشعور بالاندماج بين الصالح الذاتي والصالح العام للجماعة المصرية بعامة، وكانوا يتجهون بقرائحهم وعلومهم وخبراتهم لتفتيق الحلول التي تحل أزمات مصر بالإصلاح في وجوه

التخصص المختلفة، وبالثورة العامة عند الحاجة إليها وحينما لا يكون ثمة مناص بغيرها.

وقد تولد لدىٰ كثيرين من العاملين بانفتاح هذا المجال للعمل، تولد لديهم أن ثمة حلولا فردية وذاتية أيسر كثيرًا في إدارتها من الحلول الجماعية التي تتعلق بالمجتمع كله وتغييره، وأنه بالجهود القليلة يمكن الحصول علىٰ الفوائد الكثيرة، وأنه يمكن تحقيق الإصلاح بيسر لا يتحقق من ارتباط المصير الذاتي بالمصير الجماعي . وقد أدىٰ ذلك أن العمل المهني ذاته من حيث معنوياته العامة فقدَ المعنىٰ «الرسالي» الذي يتضمنه أي عمل يرتبط بالجماعة ويندمج فيها وفيما تحمله من معنويات، لقد بقىٰ «الوطن» وبقيت «الجماعة» وبقي «الشعب» في الأذهان، ولكنها بقيت بوصفها مفاهيم افتراضية منفصلة عن الواقع العملي والوجود الفعلي، وحلت الحسيات محل المعنويات لأن المعنويات يستحيل الشعور الحقيقي بها إلا من خلال الشعور الجماعي، وإن من يذهب لا تحرم جماعته من جهوده المؤداة فقط، ولكنها تحرم من نتاجه هو ذاته في توليد جيل تال له . وهكذا في كل مجال من مجالات الخبرة المهنية والجامعات والقضاء ومؤسسات الدولة والمعلمين والمهندسين والأطباء وبناة المؤسسات والإدارات والشركات وغيرها، ولا شك أن كل ذلك قد يكون أثمر ثمرته حيث انتقلت العمالة، ولكن يمكن بتقدير صحيح أن حجم الفاقد كان أضعاف أضعاف حجم المغنم البديل، وبخاصة أن العمالة المتنقلة لم تستوطن في البلاد التي انتقلت لها، إنها فقدت فحسب أداءها الرسالي، فالجماعة صارت أفرادًا، والجهد الإنساني صار أجرًا

نقديًا، والأجر النقدي صار سلعًا استهلاكية . وبدل أن يعود هؤلاء إلىٰ وطنهم ليكونوا طاقة منتجة، إذا بهم يعودون لتزداد طاقة بلدهم الاستهلاكية .

(5)

والحاصل فيما يمكن تلخيصه بكلمات قليلة، أن المسائل الملحة في السياسات المصرية الآن، هي تحرير الإرادة الوطنية من الضغوط الأمريكية الإسرائيلية لترعىٰ الصالح العام الوطني وحده في شئون السياسات الداخلية والخارجية، وهذا ما يتعين ان يتأتىٰ بوصفه مضمونًا للحراك الديمقراطي الذي تفتقت عنه الثورة، لمراعاة ما يسد حاجات المجتمع المصري في نهوضه الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك إعادة الترابط والتماسك لأجهزة إدارة الدولة المصرية المركزية وغير المركزية لتعود لهذه الأجهزة قدرتها التنظيمية علىٰ إدارة الشأن المصري في الدولة والمجتمع وإدارة المرافق والخدمات وموجبات الإنتاج برشد وكفاءة.

ورغم أن هذه الأمور هي من لوازم ما تتحقق به أهداف الثورة، وهي ما كان يتعين أن تستدعي الجدل والحوار والخلاف والتباين في النظرات حول أصلح ما تتحقق به هذه الأهداف من الناحية الواقعية . إلا أننا نلحظ أن طغىٰ علىٰ الحوار القومي في مصر من بدايات الثورة وما بعد الإطاحة بنظام حسني مبارك، طغىٰ الحوار حول الدولة الدينية أو المدنية، وتركزت اهتمامات وسائل الإعلام منها حول هذه المسألة واستقطبت المواقف بين المؤيدين والمعارضين علىٰ نحو أزاح عن الوعي المصري كل ما عدا هذه المسألة.

وإذا كان الاستقطاب حول هذه المسألة يتحمل مسئوليته كل من التيارين الإسلامي والليبرالي؛ لأنهم كما لو أنهم تراضوا علىٰ أن تكون هذه المسألة هي بؤرة الصراع في الحياه السياسية والثقافية إذا كان ذلك كذلك، فإننا نلحظ أن الصراع كان مصطنعًا إلىٰ حد بعيد، بدليل أنه بعد عام ونصف هي عمر الثورة تقريبًا حتىٰ الآن لم يحدث أي تغيير أو تعديل في صيغة التوازن الذي كان قائمًا من قبل، والذي كانت تعبر عنه المادة الثانية من دستور 1971 .

صراع سياسي وفكري نشب بين عناصر النخبة السياسية واستقطبها في فريقين حول مسألة معينة، وغطىٰ كل ما عداه من وجوه المسائل والمشاكل الثائرة والملحة، وفي زمن ثورة يحسب الوقت فيها بقيمته ذهبًا من حيث أهميته في تحديد مصير الأمة لفترات مقبلة، ثم ينتهي هذا الصراع إلىٰ ذات الوضع الذي كان عليه الحال من توازن سابق، أليس هذا دليلاً علىٰ ما أصاب النخبة من وهن في إدراك مشاكل جماعتها السياسية والوطنية.

رعى الله مصر وألهمها الرشاد.

* * *